جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية إدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصاديه المستدامة

(واقع الاقتصاد العراقي)

بحث مقدم من قبل الطالب

عباس صادق ياسر حسن

الى مجلس كلية إدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في علم الاقتصاد

بأشراف

أ. م. د. الاء نوري

١٤٤٥هـ **٢٠٢٤م**

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابتِغاءَ وَجهِ رَبِّهِم وَأَقامُوا الصَّلاةَ وَأَنفَقوا مِمّا رَزَقناهُم سِرًّا وَعَلانِيَةً وَيَدرَءونَ بِالحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولـئِكَ لَهُم عُقبَى الدّارِ * جَنّاتُ عَدنٍ يَدخُلونَها وَمَن صَلَحَ مِن آبائِهِم وَأَزواجِهِم وَذُرِّيّاتِهِم وَالمَلائِكَةُ يَدخُلونَ عَلَيهِم مِن كُلِّ بابٍ * سَلامٌ عَلَيكُم بِما صَبَرتُم فَنِعمَ عُقبَى الدّارِ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة الرعد ، آية : ٢٢-٢٤)

اقرار المشرف

أشهد إن إعداد البحث الموسوم بـ **(دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (واقع الاقتصاد العراقي))** ، من قبل الطالب **(عباس صادق ياسر حسن)** قد جرت تحت اشرافي في قسم الاقتصاد – كلية ادارة واقتصاد – جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علم الاقتصاد .

المشرف :- **أ. م. د. الاء نوري**

المرتبة العلمية :- استاذ

التوقيع :-

التاريخ :- **/ / ٢٠٢٤**

توصية رئيس قسم الاقتصاد

بناءً على التوصيات المتوافرة ارشح هذا البحث للمناقشة

اسم رئيس القسم الاقتصاد :- **أ. د.**

المرتبة العلمية :- استاذ

التوقيع :-

التاريخ :- **/ / ٢٠٢٤**

العنوان :- جامعة بابل_ كلية ادارة واقتصاد / قسم الاقتصاد

بعد سنين من المشوار الدراسي ها نحن نعانق نهاية المطاف لم يكن الامر سهلا كان دائما مكللا بخطوات الصعاب والعثرات الا انها لم تزدنا الا اصرارا

الى من كلله الله بالهيبة والوقار

الى من علمني العطاء بدون انتظار

الى من احمل اسمه بكل افتخار ... والدي العزيز

الى ملاكي في الحياة

الى معنى الحنان والتفاني

الى بسمة الحياة وسر الوجود ... والدتي الغالية

لم نكن نصل ما وصلنا اليه لولا دعم احبتنا

شكرا لأساتذتنا لولاكم ما كنا ما نحن عليه الان

الباحث

الشكر والعرفان

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى استاذتي الفاضلة

الدكتورة الاء نوري

التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث ، حيث قدمت لي كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد فلها مني كل الشكر والتقدير .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل دكاترة

قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل .

لهم مني كل الشكر و التقدير .

الباحث

جدول المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
	الخلاصة .	
	مبحث تمهيدي	
أولاً	مقدمة عامة .	١
ثانياً	مشكلة البحث .	١
ثالثاً	فرضية البحث .	٢
رابعاً	أهمية البحث .	٢
خامساً	أهداف البحث .	٢
سادساً	هيكلية البحث .	٢
	المبحث الاول : مفاهيم عامة	
اولاً	الاقتصاد المعرفي .	٤
ثانياً	التنمية المستدامه .	١٧
	المبحث الثاني : واقع الاقتصاد العراقي	
اولاً	واقع الاقتصاد المعرفي .	٢٦
ثانياً	واقع التنمية المستدامة .	٢٩
	المبحث الثالث	
اولاً	دور الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة .	٣٦
ثانياً	النتائج.	٣٧
ثالثاً	التوصيات.	٣٨
رابعاً	الخاتمة.	٣٩
	المصادر	٤٠-٤٣

مبحث تمهيدي

مبحث تمهيدي

اولاً : مقدمة عامة

منذ قرابة أربعة عقود شهدت المدارس الفكرية في العالم مفهومين جديدين الأول اقتصاد المعرفة بوصفه جزء من مجتمع المعرفة والذي هو غير الاقتصاد التقليدي باعتماده منظومة جديدة كالتكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات تؤدي الى خلق القيمة المضافة لثروة الانسان والمجتمع والدولة او تزيدها وذلك من خلال مجموعة من العناصر والآليات كرأس المال البشري والابتكار والابداع والاختراع والإدارة الإلكترونية والمشاركة الشعبية في صنع القرارات واتخاذها . اما المفهوم الثاني وهو التنمية المستدامة بوصفها مفهوما جديداً للتنمية التقليدية وذلك بشمول أبعادا ليس فقط البعد الاقتصادي وانما الاجتماعي والبيئي .(١)

ولقد أصبح لهذين المفهومين تجارب في العديد من دول العالم المتقدم والنامي ، ككندا وماليزيا والصين ، التي تمكنت من تحقيق تحولات كبرى في حياة شعوبهم على المستوى الاقتصادي وغير الاقتصادي . وكان العراق واحد من الدول النامية الذي حاول منذ سبعينات القرن الماضي الشروع في مضمار اقتصاد المعرفة لتحقيق تنميته ولكن سياساته الاقتصادية وغير الاقتصادية والظروف غير العادية التي مر بها كالحروب والحصار والاحتلال عام ٢٠٠٣ والحرب الطائفية والحرب ضد (داعش) بتكاليفها الباهظة جعلت من الصعوبة بمكان بناء منظوم اقتصاد المعرفة وبالتالي فشل في تحقيق التنمية المستدامة . (٢)

ثانيا : مشكلة البحث

افتقار غالبية الدول النامية ومنها العراق الى منظومة اقتصاد المعرفة والذي يقود الى تعثر او فشل تنميتها المستدامة بخاصة في العراق الذي يشهد واقع اقتصادي وغير اقتصادي متردي وتحديات ومشكلات اقتصادية وغير اقتصادية تقف عائقاً أمام تنميته المستدامة .

ثالثا : فرضية البحث

ان اقتصاد المعرفة يخدم التنمية المستدامة ويحققها وان منظومة هذا الاقتصاد تعد ضرورة أساسية لخدمة التنمية المستدامة وتحقيقها في العراق .

رابعا : أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كون كلا المتغيرين (اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة) هما من الموضوعات المعاصرة التي تناولتها القليل من الدراسات والبحوث مقارنة بغيرها من الموضوعات ، كما تأتي هذه الأهمية من الدور الذي لعبه اقتصاد المعرفة كأداة للتنمية المستدامة في العديد من دول العالم ، وكذلك تأتي هذه الاهمية من الدور الذي يلعبه هذا الاقتصاد في هذه التنمية في العراق .

خامسا : أهداف البحث

صياغة رؤية لدور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بخاصة في العراق بما يحقق نهوضه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك بعد التعرف على الإطار النظري لاقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة .

سادسا : هيكلية البحث

يتضمن البحث من مقدمه والمبحث الاول والمبحث الثاني والمبحث الثالث .

تناول **المبحث الاول** مفاهيم عامه عن الاقتصاد المعرفي والتنميه المستدامه .

وعرض **المبحث الثاني** واقع الاقتصاد العراقي من حيث واقع الاقتصاد المعرفي وواقع التنميه المستدامه.

و**المبحث الثالث** تناول دور الاقتصاد المعرفي في التنميه المستدامة وكذلك تضمن الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول
مفاهيم عامة

المبحث الاول

المطلب الاول

الاقتصاد المعرفي

اولاً : مقدمة

في ظل التغيرات الجديدة التي يشهدها العالم في شتى مجالاته فقد أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، منذ عقدين تغييراً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم وفي مفاهيم المكان والزمان .

وباتت السيطرة علي المكان أيسر من ذي قبل مع النجاح الكبير في اختصار المسافات والوقت ، وتسريع وتيرة الاتصال والتواصل ، وإطلاق التدفق الحر للمعلومات دون قيود أو كوابح ، وربط الناس بالأحداث العالمية والمتغيرات بصورة فورية ، وكان لذلك عظيم الفوائد والمنافع علي البشرية جمعاء في المناحي والأوجه الحياتية كافة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتربوية مع قدر كبير من التفاوت بين من ينتج تلك المنتجات ويحتكر إدارتها والتحكم فيها ومن يستهلك بعضاً من ثمارها . (٣)

وقد لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في التوجه نحو ما يسمي بالاقتصاد المعرفي ، الذي ارتكز علي تكنولوجيا المعلومات في نجاحه ، والذي أحدث تغيرات كبيرة في الواقع الاقتصادي ، فقد أحدث تغيرات في حجم الإنتاج وسرعة ووتيرة النمو ، إضافة إلى الاعتماد الكبير علي الاستثمار في رأس المال البشري وأيضاً ارتكازه علي منظومة البحث والتطوير التي تعد ركيزة لهذا الاقتصاد ، إضافة إلى فتح آفاق جديدة للتجارة وتعامل الحكومة مع مواطنيها من خلال أحدث الوسائل التكنولوجية التي اختصرت الوقت والجهد وقللت من التكلفة . (٤)

ثانيا : مفهوم اقتصاد المعرفة

لقد استخدمت تسميات كثيرة لتدل علي اقتصاد المعرفة مثل : اقتصادات المعلومات ، اقتصاد الانترنت ، الاقتصاد الرقمي ن الاقتصاد السبراني ، والافتراضي ، والاقتصاد الإلكتروني ، اقتصاد الويب ، الاقتصاد الشبكي ، اقتصاد اللاملموس ، اقتصاد الخبرة ، وحتى اقتصاد الانتباه وهو الذي ينشأ تحت تأثير المعرفة والمعلومات . فوفق مقولة (H.simon) أن وفرة المعلومات تنشئ فقر الانتباه . (٥)

وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وافي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة ، والواقع أن التداخل بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي لا يمكن فصله في ظل الاستخدام المتزايد للشبكات والاتصالات عن بعد ورقمنة المعلومات والمعرفة ، مما جعل اقتصاد المعرفة ليس فقط ذا أبعاد عالمية وإنما هو الأكثر اعتماداً علي الأبعاد الرقمية في الخزن والمعالجة والإرسال والاسترجاع وإعادة الاستخدام وفي إنشاء المعرفة وإعادة إنتاجها بطريقة غير مسبوقة .

أما التدخل بين اقتصاد المعلومات واقتصاد المعرفة فإن جانب من تفسيره يعود إلى صعوبة التمييز في حالات عديدة بين المعلومات والمعرفة والتشابه والتداخل بين خصائص المنتوج المعلوماتي ، والمنتوج المعرفي . (٦)

إن تكنولوجيا المعلومات وأشكالها التكنولوجية الرقمية تميل إلى استخدام المعلومات وهو الشكل القابل للتقييس والتعليم والتوزيع والتحويل إلى قواعد بيانات وبرمجيات ، وهذا ما يمكن أن ينطبق علي المعرفة الصريحة ، في حين أن اقتصاد المعرفة يتسع ليشمل المعرفة الصريحة (القياسية التي يسهل خزنها واسترجاعها واستخدامها من خلال تكنولوجيا المعلومات) والضمنية (التي هي القسم الأكبر من معرفة الأفراد والشركات) التي تظل غير قابلة للنقل والتعليم ولكنها قابلة للتقاسم والتعلم ويمثلها الأفراد وفرق العلم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية .

ومع ذلك لا زال البعض يفضل استخدام اقتصاد المعلومات بدلاً من التسميات الأخرى وتمييزاً عن الاقتصاد الصناعي ، وإن كان البعض يفضل استخدام اقتصاد المعرفة لأنه أكثر شمولاً وتمثيلاً لأصول المعرفة بأنواعها وتدفقاتها في الشركات . (٧)

وفي كل هذا فإن اقتصاد المعرفة يعني التحول من مراكز الثقل من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز علي المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث .

ثالثا : تعريف اقتصاد المعرفة

لقد وردت تحت هذا الإطار العديد من الآراء التي تناولت مفهوم اقتصاد المعرفة فمنها من يري بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول علي المعرفة ، والمشاركة فيها ، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها ، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة ، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية ، وتطبيقات تكنولوجية متطورة ، واستخدام العقل البشري كراس للمال ، وتوظيف البحث العلمي . (٧)

والبعض الآخر يري أن الاقتصاد المعرفي هو إحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة ، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي ، فالمجتمع المبني علي امتلاك زمام المعرفة وعلي المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها المختلفة ، يكون مؤهلاً أكثر من غيره للسير في ركب التقدم ودخول عالم العولمة من أوسع أبوابها ، علي كافة الصعد الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية .... إلخ . (٨)

ويعرف (M.Parken) اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة ، والحصول علي ما يعرفه الآخرون ، وبالتالي فإنه يمثل التحليل الاقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد التي تقوم إلى الاكتشاف والتطوير للتكنولوجيا الجديدة . ومن الواضح أن هذا التعريف يميل إلى التراث الاقتصادي الواسع والعريض في التعامل المعرفة من خلال الابتكارات. (٩)

ويمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن المعرفة الصريحة التي تشتمل علي قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها ، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية) بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء ، التحسين ، التقاسم ، والتعلم ، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد علي الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة .

ويعرفه بعض الاقتصاديين علي أنه الاقتصاد الذي يقوم علي أساس إنتاج هذه المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها وإنجازها أو بالأحرى استهلاكها بالمعني الاقتصادي للاستهلاك . (١٠)

وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة باقتصاد المنتجات الذكية أي أن هذه المنتجات هي بعض ملامح اقتصاد المعرفة ، القائم علي تكتل المعلومات وتراكمها في جهاز الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بتحليلها وتنسيقها ليتعاطي مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماماً كما يتعاطي معها الإنسان الراشد .

واقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يتم فيه إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد في جميع أنشطتها علي المعرفة التي لها الدور الفاعل في تحقيق التكنولوجيا والتقدم التقني بالاعتماد علي عمليات المعرفة وكذا القدرات الفكرية بدلاً من الثروات المادية والطبيعية مع دمج جهود التحسين في مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية عن طريق البحث والتطوير بما ينعكس إيجاباً علي تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي . (١١)

ويعرف أيضاً أقتصاد المعرفة علي أنه الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وعليه فإن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية كما في التسويق ، وأن النمو يزداد بازدياد هذا المكون القائم علي تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها المنصة الأساسية التي منها يطلق .

وباستقراء للتعريفات السابقة يمكن القول بأن اقتصاد المعرفة يهتم بما يلي : إنتاج المعرفة من خلال الاعتماد علي الابتكار ، اكتساب ، نشر ، استعمال ، تخزين المعرفة .

وصناعة المعرفة من خلال الاعتماد علي التدريب، والتأهيل ، المؤتمرات والكتابة ، البحث والتطوير وهي صناعات معرفية . (١١)

وفي ذات السياق لابد من التمييز بين : اقتصاد المعرفة فكما سبق تعريفه بأنه الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية ، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال هي التصل تحدد اساليب الإنتاج وفرص التسويق ومجالاته .

والاقتصاد المبني علي المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة ، ينبع أساساً من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل علي تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية ن أي أنه يعتمد علي أن تطبيق أساليب اقتصاد المعرفة وقواعده في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إطار مجتمع المعرفة . (١٢)

وبالتالي فإن الاقتراد المبني علي المعرفة تؤدى فيه المعرفة دوراً بارزاً في خلق الثروة ، وهذا دور قديم ظلت المعرفة وديه في الاقتصاد ولكن الجديد هو حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد ، حيث أصبحت أكثر وأكبر عمقاً عن ماكانت عليه من قبل .

وبالتالي فإن الاقتصاد المبني علي المعرفة يمثل مرحلة النضج والتطور لاقتاد المعرفة والذي يركز أكثر علي قيمة القدرات الفكرية والمعرفية لدي الأفراد وينظر للإنسان بوصفه منتجاً للمعرفة. (١٢)

بمعني أنه لم يعد هناك حدود لدور المعرفة ، إذ تعدت من دورها في تحويل الموارد المتاحة إلى خلق موارد جديدة (معلومات ، خبرات ، بحوث ، تكنولوجيا ...) وعلي الرغم من هذا الختلاف فيما بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني علي المعرفة إلا أنهما يشتركان في ضرورة توافر رأس المال البشري من ذوي المهارات والخبرات ، إضافة إلى أن كلاهما يعكس طبيعة المكون المعرفي وإن كان بنسب متفاوتة . (١٣)

وهناك تعريف يقرن اقتصاد المعرفة بالمعلومات والأفكار التي تعد المفتاح لهذا الاقتصاد فتكنولوجيا المعلومات هي العنصر المحرك وعنصر الاستثمار الذي يجب أن ينهض ويستمر للحفاظ علي التطورات الهائلة التي حدثت في الاقتصاد العالمي واستمرارها .

ويختلف اقتصاد المعرفة عن الاقتصاديات الأخرى في عدد من الأوجه المهمة مثل : (١٤)

١) لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر علي عكس عناصر الإنتاج الأخرى .
٢) يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة فعلي عكس أغلب الموارد التي تنضب جراء الاستهلاك ، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة والاستخدام وتنتشر بالمشاركة .
٣) يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية التي توفر كثيراً من المزايا من مثل تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات علي مدار الساعة وعلي نطاق العالم ، ونتيجة لذلك ينصب التركيز أولاً علي تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الاستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز علي تطوير المنتجات .
٤) يصعب في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب علي أساس قومي بحت ، فطالما أن المعرفة المتاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساس ، فإن ذلك يعني أن هناك اقتصاداً عالمياً يهيمن علي الاقتصاد الوطني .
٥) في اقتصاد المعرفة يكون الاعتماد علي العمل المعرفي أكثر من العمل البدني .

ويمكن القول أن **اقتصاد المعرفة :**

هو الاقتصاد القائم بصورة اساسية علي عنصر المعرفة مستخدماً العقل البشري بتوظيف وسائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة باستخدام الإطارات المؤهلة والقادرة علي استيعاب جميع المتغيرات التي تطرأ علي مجمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . (١٥)

أو بأنه الاقتصاد القائم علي الاستثمار في رأس المال الفكري ، من خلال تطوير وإصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث والتطوير ، في بيئة تقنية معلوماتية ، توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وتدعم وتشجع اكتساب ونشر المعرفة في ظل نظام محكم من التقويم والمساءة والمشاركة المجتمعية .

رابعا : خصائص اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد المعرفي التي دخلت في طور التحرر من القيود القديمة والدخول في عصر الإنترنت وعصر التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية التي يمكن إجمالها بالآتي : (١٦)

١. الاعتماد بصورة أساسية علي الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي الذي يميز الاقتصاد المعرفي بما فيها من استخدام واسع للبحوث والدراسات التطبيقية التي يقوم بها خبراء ذو كفاءات هائلة .
٢. الاعتماد علي القوي العاملة المؤهلة والمتخصصة والمدربة علي التقنيات الجديدة ، حيث أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي .
٣. انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع وصناعة الخدمات المعرفية نتيجة لتقارب العديد من هذه الصناعات مثل علوم الحاسوب والاتصالات وصناعة المحتوي السمعي البصري ، النظر وتسجيل الصوت والوسائط . (١٧)
٤. اعتماد التعلم والتدريب المستمر ، وإعادة التدريب أو ما يسمي بإعادة التأهيل والتأهيل المستمر التي تضمن للعاملين مستويات عالية من التدريب ومواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة .
٥. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيف يتسم بالفعالية لما له من تأثير علي مجريات الاقتصاد بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام .

٦. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية لما لهذه العمليات من صدي كبير في التأثير علي خطي التقدم في مجالات المعرفة والبحث عن طرق جديدة وبديلة لسير العمليات الاقتصادية وقد اتضح ذلك في اقتصاديات الدول المتقدمة ، كذلك زيادة حجم الانفاق علي البحث اولتطوير لما له من أهمية كبري في سير عملية التطور والتقدم داخل البلد كذلك لابد من وجود منظومة بحث وتطوير فعالة داخل البلد .

٧. ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاءتهم وهذا ما يدفع العديد من أصحاب الكفاءات والخبرات إلى العمل بشكل مستمر من أجل تطوير إمكاناتهم مما ينعكس في النهاية علي مدخلاتهم .

في الاقتصاد الجديد فإن العامل الرئيسي في الإنتاج هو المعرفة خلاف ما كان ، ويركز علي اللاملموسات بدلاً من الملموسات ، وهذا يعني من حيث المخرجات هيمنة الخدمات علي السلع ، ومن حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الأرض ، الآلات ، والمخزونات ، والأصول المالية . (١٧)

كما أنه شبكي حيث أن التشبيك البيئي غير المسبوق حقيقة واقعة من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة : الهواتف الخلوية ، الاتصالات المباشرة عبر الأقمار الصناعية ، الإنترنت والتلفاز التفاعلي ، مما وسع إمكانية التشارك ليس ضمن المنظمة بل وايضاً بين المنظمة والمنظمات الأخرى .

وكان من نتائج ذلك تدهور دور التنظيمات الرسمية وهياكلها الهرمية . إن الإنترنت نفسه أتاح إمكانية إيجاد نموذج المنظمات الافتراضية . ورقمي لأن رقمنة المعلومات له تأثير عظيم علي سعة نقل وخزن ومعالجة المعلومات . (١٨)

واقتصاد المعرفة افتراضي ، لأن المنظمة الافتراضية هي مثال واحد فقط علي التحول من العمل المادي الحقيقي إلى الافتراضي الذي أصبح ممكناً من الرقمنة والشبكات .

إن الدور المتنامي للنقود الافتراضية ، الصفقات الافتراضية ، المجموعات المشتركة الافتراضية .. إلخ ، يؤدى إلى تلاشي الحدود بين العالم تقريباً ، وإن قيود الزمان والمكان تضاءلت بشكل حاد ، وأن تكلفة بناء أنشطة الأعمال انخفضت بشكل كبير ، وان سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار تحد مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق الحالية والمنظورات الجديدة ، فالتدفق الحر للمعلومات والمعرفة عبر الشبكات العالمية ينشئ حساً ووعياً أكبر بالقضايا الأخلاقية المجتمعية لدي الأفراد والمنظمات . (١٩)

خامساً : أهمية اقتصاد المعرفة

تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تؤديه مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته ، وما تفرزه من تقنيات متقدمة في مختلف المجالات ، والتي يجري توليدها بشكل متسارع ومتزايد ، وما ينجم عنه من إسهامات أساسية وهامة في عمل الاقتصاد ، وفي أداء نشاطاته ، وفي الوسائل والأساليب التي يتم استخدامها فيها ن وبالشكل الذي يتحقق مع تطور هذه النشاطات وتوسيعها ، وهذه الإسهامات الأساسية لمضامين اقتصاد المعرفة ، ومعطياته ، وتقنياته ، التي تقوم علي الاستخدام الكثيف للمعرفة ، والعلم ، والتي يتمثل بعضها فيما يلي : [١٩]

١) إن المعرفة العلمية ، والمعرفة العلمية بالذات والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر الأساس المهم حالياً لتوليد الثروة ، وزيادتها ، وتراكمها ، هذه الزيادة في الثروة التي ارتبط نشوء علم الاقتصاد البحث عن أسباب تحققها من خلال كتاب (Adam smith) الذي يركز عليها ن ويصل إلى أن أسباب الزيادة هذه تتمثل في التخصيص بتقسيم العمل ، والتوسع في استخدامه اعتماداً علي زيادة رأس المال ، وتوسع الأسواق المرتبط بزيادة الإنتاج ، وزيادة المبادلات .

٢) الإسهام في تحسين الأداء ، ورفع الإنتاجية ، وتخفيض كلف الإنتاج ، وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، وما يتاح في إطاره من معرفة علمية وعملية ، يساندها قدر واسع من المعلومات ، والتي تسهم في توفيرها الاتصالات ، وبالشكل الذي يساعد علي حسن إدارة المشروعات التي تؤدى النشاطات الاقتصادية ، والإنتاجية منها خصوصاً ، سلعية أو خدمية ، وبالذات من خلال ما يتاح لها عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٣) إسهام اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة ، وبشكل متسارع ، ومتزايد ، الأمر الذي يتيح استمرارية التطور في النشاطات الاقتصادية ، وتوسعها ، ونموها ، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه ، وبسرعة واضحة . [٢٠]

٤) يعمل اقتصاد المعرفة علي انفتاح اقتصاديات الدول علي العالم ، وظهور حالة من الاعتمادات المتبادلة بين هذه الاقتصاديات لاستيراد المعلومات والمعرفة الجديدة ، ونقل التكنولوجيا الحديثة ، والبحث عن فرص للتنمية ، بإيجاد البنية التحتية المشجعة للاستثمار في المعرفة وإنتاجها محلياً وتوفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار .

٥) إسهام اقتصاد المعرفة ، ومعطياته ، وتقنياته المتقدمة في زيادة الإنتاج والدخل القومي ، والإسهام في توليد دخول للأفراد الذي ترتبط نشاطاتهم بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

٦) الإسهام في توليد فرص عمل خصوصاً في المجالات التي يتم استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة ، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة ، بسبب أنه يربط في الغالب بتوليد فرص عمل تتسح باستمرار للعاملين الذين تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوي التي تتناسب واستخدام التقنيات المتقدمة . (٢١)

٧) الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز علي التوسع في الاستثمار ، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي .

٨) الإسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد ، بحيث تتضمن التغيرات الهيكلية هذه ما يلي : زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي ، وزيادة الأ÷مية النسبية للاستثمار في المعرفة ، وزيادة الأهمية النسبية لتكوين رأس المال المعرفي ، وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في مجالات المعرفة المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة ، زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات المعرفية .

٩) الإسهام في التخفيف من قيد الموارد التقليدية وبالذات الطبيعية منها ، وإضافة استخدامات جديدة للموارد المعرفية ، وتحسين الموجود منها ، واستمرار التوسع في النشاطات الاقتصادية وتطورها ونموها بدون محددات تحدد ذلك ، وبالذات ما يتصل منها بالمحددات الطبيعية وخصوصاً الموارد الطبيعية التي تتسم بالندرة إزاء الطلب عليها .

١٠) إسهام اقتصاد المعرفة بمضامينه ومعطياته في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي ، وبالذات ارتباطاً بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة ، والتي أدت وتؤدى مستقلاً إلى قيام الدول المتقدمة والتي تتحقق فيها مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور . (٢٢)

١١) يرفع اقتصاد المعرفة من قيمة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار ، العلامات التجارية ، براءات الاختراع كمدخلات ، وأهمية الخدمات كمخرجات .

١٢) يعمل اقتصاد المعرفة علي إعادة استخدام المعرفة الجديدة بما يقلل من التكلفة ويسرع من عملية طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد بما يضمن ميزة تنافسية لمدة أطول للمنظمة .

١٣) يمنح اقتصاد المعرفة مكاناً محورياً لنظم التعليم والتدريب المستمرين بما ينمي خبرات العمالة ، وما يتطلب ذلك من أساليب جديدة في التفكير ووضع السياسات والخطط .

١٤) خفف اقتصاد المعرفة من قيود الموارد التقليدية وخاصة الطبيعية منها ، بتحويل المعرفة والمعلومات إلى مورد اقتصادي متجدد ، بما يقلل من نقدرة الموارد ويضمن التوسع في الأنشطة الاقتصادية .

سادسا : عناصر اقتصاد المعرفة

للاقتصاد المعرفي عدة عناصر تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي والتي يمكن إجمالها بالآتي : [٢٣]

١. بنية تحتية مجتمعية داعمة تتمثل بالكوادر المدربة ذات المستوي العالي من التأهيل التي بمقتضي وجودها تعتبر بمثابة الدعامة القوية للاقتصاد المعرفي . ومجتمع العلم ، وهذا يستوجب التركيز علي مستوي التعليم والعمل علي تدعيم التأهيل والتعليم المستمر وإقامة المراكز والمعاهد المؤهلة للنهوض بمستوي الكوادر الموجودة وزيادة الخبرة لدي الطلبة المتخرجين من أجل ضمان جيل من العاملين من ذوي الخبرات العالية التي تنهض بالاقتصاد في ظل التغيرات التكنولوجية المتلاحقة .

٢. الربط الواسع ذو الحزمة العريضة والمقصود به أن يكون مجال استخدام الإنترنت يشمل شرائح واسعة من السكان وهنا تجدر الإشارة إلى أن العامل الأساسي للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو خطوط الهاتف وهي نادرة نسبياً وتتركز بكثابة في البلدان الغنية أو بين الفئات الأكثر ثراء من سكان البلدان الفقيرة بالإضافة إلى تكلفة أجهزة الكمبيوتر .

٣. عمال وصناع معرفة لديهم معرفة وقدرة علي التساؤل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة بكل تفاصيلها ، أي الربط بين البنية المجتمعية الداعمة والمجتمع المتعلم للحصول علي أفضل نتيجة ممكنة من العمال المهرة من ذوي الإمكانيات والقدرات الهائلة .

٤. الوصول إلى الإنترنت أي وجود خدمة الإنترنت التي تتيح المجال من خلال الخدمات التي تقدمها للعاملين عليها من سرعة الحصول علي المعلومات وكم المعلومات الهائل الذي يمكمن أن توفره كذلك القيام بالأعمال سواء كانت صفقات تجارية أو عقد الاجتماعات عبر الشبكة باستخدام برامج معينة تسهم في اختيار الوقت والجهد (Massenger ou GAT) . ومنظومة بحث وتطوير وعلم وتكنولوجيا للإبداع والابتكار فاعلة وهذه المنظومة هي التي ترتقي بالاقتصاد من خلال ما تقدمه من معطيات علمية تحتل دور الريادة في رفع المستوي الاقتصادي والمعرفي في آن واحد لمنظمات الأعمال . (٢٤)

سابعاً : أبعاد اقتصاد المعرفة

في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعةفي الاقتصاد العالمي ن الناجمة عن دخول تكنولوجيا المعلومات في كل ركن من أركان الاقتصاد الذي أصبح عنصراً لا يمكن الاستغناء عنه ، أصبحت تكنولوجيا المعلومات حجر الزاوية الذي يرتكز عليه الاقتصاد ، ويشتمل اقتصاد المعرفة علي عدة مؤشرات حيث سنركز علي بعض المؤشرات وليس كلها وبالخصوص المؤشرات التي برز فيها التطور الواضح والواسع في مضامين ومعطيات اقتصاد المعرفة والتي توضح وضوحاً كافياً لاقتصاد المعرفة وواقعه . كما أنه لا يمكننا حصرها وهذا راجع لأن الاقتصاد الظاهر لا يزال يعرف جدلاً واسعاً ما بين الباحثين .

❖ **التعليم والتدريب**

تسمح المؤشرات القائمة علي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المكتسبة خلال العلمية الرسمية للتعليم ، وتسمح هذه المؤشرات أيضاً بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري ، تجمع إحصاءات التعليم علي قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و (UNESCO) وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية وهي تتوافر عادة لبضعة أعوام ويعد هذا المؤشر علي درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر علي ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية . (٢٣)

وان النهج المتبع في الدول المتقدمة من أجل التعليم المستمر وزيادة عدد الدورات التي يلتحق بها الموظف تجعله مؤهلاً للعمل في خضم التغيرات التي طرأت علي الاقتصاد بصورة عامة وعلي مهارات العاملين بصورة خاصة والخدمات الجديدة التي استحدثت بفعل التطور التكنولوجي الهائل . (٢٣)

❖ **البحث والتطوير**

تشكل بيانات البحث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وهذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقاربات دولية وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث والتطوير وقد توزعت مصادر تمويل البحث والتطوير لتشمل الإنفاق الحكومي الذي يضم الإنفاق من قبل الوكالات والمكاتب والكيانات الأخرى التي تقدم سلعاً وخدمات خاصة ويتميز هذ الإنفاق بأنه يأتي من المؤسسات التي تتوخي الربح من المشاريع التي تمولها الدولة ، كذلك يشمل هذا الإنفاق الشركات التي تنتج سلعاً وخدمات تباع إلى الجمهور العام وإنفاق التعليم العالي المتمثل بالجامعات والأفراد المقيمين خارج البلد ، ويمكن أن تشمل هذه الفئة منظمات دولية أو أنشطة مادية يمكن أن تنشرها هذه المنظمات داخل حدود البلد ، ومن جانب آخر فإن الشركات المتعددة الجنسية هي الأخرى تتولي مهمة الإنفاق علي البحث والتطوير من أجل جعل منتجها ينافس المنتجات في السوق العالمية ويتفوق عليها من خلال احتكار براءات الاختراع وشراء الابتكارات الجديدة . (٢٤)

حيث تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث والتطوير وتولي لها الحكومات والخواص وقطاع الخدمات بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتقدم التكنولوجي وبصورة تاريخية أصبح البحث والتطوير خاصة في البلدان الصناعية يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي فيها ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية التي تعتمد عليها عملية الإبداع والابتكار كما يؤدى إلى زيادة عائد الاستثمارات المادية والبشرية . (٢٥)

والبحث يقصد به تعمق في المعرفة وهو يمثل مجموعة من الأنشطة التي تعتمد المعارف والخبرات كمدخلات ، وتكون مخرجاتها معرفة جديدة ، أو توسع لمعرفة قائمة ، والبحث العلمي هو عبارة عن الأنشطة الهادفة إلى زيادة ذخيرة المعرفة العلمية وتطبيقاتها علي الواقع العملي وهو ينقسم إلى قسمين : البحث الأساسي وهو الجهود المبذولة بهدف الحصول علي المعرفة العلمية المحددة وغير الموجهة بالضرورة إلى هدف محدد ، أو تطبيقات محددة ولا يكون القصد منها الربح التجاري ، أما البحث

التطبيقي فيكون الغرض منه زيادة المعرفة لغرض إشباع حاجات ملموسة عن طريق إيجاد حلول لمسائل محددة سواء كان استنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة ، أما التطوير فهو أي نشاط منهجي يعتمد علي المعارف العلمية الموجودة والتي يتم التوصل إليها عن طريق البحث أو الخبرة العلمية والذي يكون الهدف منه هو إنتاج مواد جديدة أو إدخال تحسينات علي المنتجات أو الآلات المستعملة . [٢٥]

❖ **الإبداع والابتكار**

الإبداع ظاهرة قديمة الجذور حديثة الاهتمام فمنذ بدء الخليقة والإنسان يبدع ويبتكر لوحده أو من الجماعة لكن الاهتمام العلمي المنظم للإبداع فيعرف بأنه مجموعة من المتغيرات الكمية والسلوكية مثال لآمال والتطلعات والخبرة السابقة والحاجة والقدرات الذاتية وغيرها من المتغيرات في المنظمات . [٢٦]

كما يعرف بأنه عملية جماعية منظمية تهدف إلى ضمان تبني تغيرات جديدة علي المنظمة تتمثل في مدخلات جديدة للمنظمة (اختراع وأفكار) أو تحفيز للعاملين علي تقديم مقترحات للتغيير .

ويعرف بأنه ناتج الفرد أو الجماعة أو المنظمة لشئ جديد وأصيل مفيد كمنتج علي هيئة سلعة أو خدمة أو فكرة فضلاً عن الأدوات والأساليب والعمليات ، ويعرفه أيضاً بأنه عملية تتضمن النظر إلى الظواهر والأشياء والمشكلات بمنظور وعلاقات جديدة غير مألوفة ، يتفاعل فيها الفرد ويقوم الفرد بالبحث والاستقصاء والربط بين الأشياء بما يؤدى إلى إنتاج شئ جديد وأصيل ذي قيمة للمجتمع .

أما الابتكار فهو إيجاد تطوير جديد أو تعديل علي مادة علمية أو عملية إنتاجية أو خدماتية للحصول علي عائد اقتصادي أو دفاعي ، ونظراً للتطور الهائل في مجال الابتكار الذي صاحب الثروة المعرفية التي يشهدها العالم فإن عدد براءات الاختراع قد عرف نمواً متزايداً وخاصة في السنوات الأخيرة . [٢٧]

وعليه يمكن أن نميز بين مفهومي الإبداع والابتكار حيث يعرف الابتكار علي أنه عملية التفكير الذهنية والضمنية الخارجة عن النطاق التقليدي والتي تعمل علي خلق الأفكار الجديدة بدرجة عالية من الأصالة والقيمة ، وهي المرحلة الأولي للتحسين والإبداع ، أما الإبداع فيعني تطبيق تلك الأفكار والحلول في الواقع الميداني حتى تظهر بأشكالها النهائية للمستفيدين ، ومما سبق يمكن القول بأن الإبداع هو نتيجة تطبيق الابتكار في الواقع العملي . [٢٨]

والإبداع هو تطبيق التغير في التقانة التي تؤدى إلى تحسين في السلعة أو الخدمة أو تحسينات في أساليب العملية الإنتاجية ، والتعاون في المنظمة من أجل صنع منتجات جديدة أو تحسين المنتجات بما يتوافق لتلبية رغبات الزبائن أو تحسين العملية الإنتاجية بما يحقق منتجات جديدة تحقق رغبات وتطلعات الزبائن ، يمكن أن يلاحظ الإبداع من خلال التغيرات التي تحدث في الشكل الخارجي للسلعة أو المنتج أو في تحسين العملية الإنتاجية ، ويستخدم الإبداع للإشارة إلى العملية التي يتم من خلالها التقدم التكنولوجي ، ويعتبر كالعملية التي تولد المعلومات وتبقي المعرفة لصاحب الإبداع ، ومن المهام الأساسية للإبداع تقديم منتجات جديدة (سلع وخدمات) أو تطوير منتجات قائمة التي يحتاجها الزبون أو تطوير العملية الإنتاجية القائمة نحو الأفضل ، من أجل إنتاج وتقديم سلع وخدمات تلبي حاجات ورغبات الزبائن . [٢٨]

كما أن الإبداع هو العملية التي يمكن من خلالها أن تحقق المنظمة التنسيق والتعاون بين أنشطة المنظمة الصناعية كالإنتاج والبحث والتطوير بهدف تبني الأفكار والأساليب الجديدة وترجمتها في ميدان العمل إلى منتج جديد أو تطوير منتج قائم أو استخدام عملية إنتاجية جديدة أو تطوير عملية إنتاجية قائمة لتلبية متطلبات الزبائن من المتنجات فضلاً عن جعل المؤسسة هي الأفضل في سوق المنافسة .

المطلب الثاني

التنمية المستدامة

اولاً : مفهوم التنمية المستدامة

بدأ مفهوم التنمية المستدامة يظهر في الأدبيات التنموية الدولية تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة؛ ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems). [٣٠]

وقد انتشر استعمال التنمية المستدامة بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمية. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموية

المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين . (٣٠)

لقد عانت التنمية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني، وذلك راجع لتعدد استخداماتها، فالبعض يتعامل معها كرؤية أخلاقية والبعض الأخر يراها نموذج تنموياً بديلاً ، أو ربما أسلوباً لإصلاح الأخطاء والتعثرات التي لها علاقة بالبيئة، وهناك من يتعامل معها على أنها قضية إدارية ومجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على توعية وتخطيط الاستغلال للموارد بشكل أفضل .

يعرف بعض المختصين التنمية بأنها تحسين نوعية حياة الفرد أو مجموعة من الأفراد . وهي سلسلة من المتغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتغير أسلوب الحياة . (٣١)

ويعد مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية ويرتبط بفكرة التقدم ، ويتضمن التغير ، والتطور من حالة إلى أخرى ، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري ، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .

ان مفهوم التنمية المستدامة ورد لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، وعرفت هذه التنمية على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" .

وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفة لها لمحاولة الابقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن نستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها . (٣١)

وبالتالي يمكننا تعريف التنمية المستدامة كالتالي :

تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة دون إهدار حق الأجيال القادمة من الانتفاع بهذه الموارد، ويشمل ذلك الجوانب الرئيسة للتنمية وهي الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية .

ثانياً : أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أهداف أهمها ارتقاء الإنسان وسد احتياجاته، من صحة وتعليم وسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية. وألا تعرض حياتهم للخطر، من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض . [٣٢]

تهدف التنمية المستدامة الي :

١. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :

تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحية، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديموقراطي .

٢. احترام البيئة الطبيعية :

التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام .

٣. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :

تهدف التنمية المستدامة إلى زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية الحالية وتنمية إحساسهم بالمسئولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة لإيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

٤. تحقيق استثمار واستخدام عقلاني للموارد :

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني .

٥. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها . [٣٣]

٦. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع :

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها، التي تشتمل على الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية .

٧. ارتقاء الإنسان، وسد احتياجاته :

من صحة وتعليم وإسكان ومعاملة وبنية تحتية وحرية رأي، ونوعية حياة، والتسهيلات المتوخاة من الحكومة والشعب، مع المحافظة على حقوق وموارد الأجيال القادمة في التنمية، وألا تتعرض حياتهم للخطر من خلال تدمير أو استهلاك موارد وخيرات الأرض .

ثالثاً : أهمية التنمية المستدامة

تنبع أهمية التنمية المستدامة من كونها تنطلق من مبدأ أن البشر مركز اهتمامها ، حيث تستجيب لاحتياجات الجيل الحالي دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة ، أو على حساب قدراتهم لتوفير سبل العيش الكريم . [٣٣]

تظهر اهمية التنمية المستدامه فيما يلي : [٣٤]

(١) أنها تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعد .

(٢) أنها تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة .

(٣) تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة .

(٤) تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع .

رابعاً : أبعاد التنميه المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامه في ثلاثة أبعاد رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي :

أ) البعد الاقتصادي :

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى الرفاهية للإنسان من خلال زيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية ، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المسعى إلا بتوفر العناصر التالية : [٣٥]

(١) توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية .

(٢) رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية .

(٣) زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج ، لزيادة معدلات الدخل الفردي وتنشيط التغذية العكسية بين المدخلات والمخرجات .

ب) البعد الاجتماعي :

يشمل المكونات والأنساق البشرية والعلاقات الفردية والجماعية وما تقوم به من جهود تعاونية أو ما تسببه من مشاكل أو تطرحه من احتياجات .

أما عناصر هذا البعد فهي : [٣٤]

(١)الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني .

(٢) التمكين : ويقصد به توعية المجتمع بضرورة الإسهام في بناء وتعبئة طاقاته من أجل المستقبل .

(٣) الاندماج والشراكة لإقامة مجتمع موحد في أهدافه ، ومتضامن في مسؤولياته .

ج) البعد البيئي :

ويركز على حسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان ، دون إحداث خلل في مكونات البيئة ، وذلك لن يتحقق إلا بالاهتمام بالعناصر التالية : [٣٥]

(١) التنوع البيولوجي المتمثل في البشر ، النباتات والغابات ، الحيوانات والطيور والأسماك .

(٢) الثروات والموارد المكتشفة والمخزونة من الطاقة المتجددة والناضبة .

(٣) التلوث البيئي الذي يخل بصحة الكائنات الحية .

د) البعد التكنولوجي :

يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالاعتبارات التالية : [٣٦]

(١) الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة .

(٢) العمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري .

(٣) حماية تدهور طبقة الأوزون .

هـ) البعد السياسي :

إن غياب البعد السياسي للتنمية المستدامة ، والذي يبلوره مفهوم الحكم الراشد ، أثر بالغ على كافة الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة تعيق التنمية المستدامة .

فالبعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن مرتكزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصداقية، وتولي السيادة والاستغلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة . (٣٧)

خامساً : نظريات التنمية المستدامة

لمفهوم التنمية المستدامة مدخلين ، يتعلق الاول منهما بالتفاؤل حول الاستدامة بوصفها مقيدة بالاقتصاد الوطني ، واما المدخل الثاني يتعلق بالتفاؤل حول الاقتصاد الوطني لكونه مقيدا بالاعتبارات المحيطية والبيئية ، واللذان ينصبان في مفهومهما علي ملائمة القيام بخصم التكاليف المستقبلية واحلال رأس المال المصنوع محل الموارد الطبيعية المتناقصة ، وعليه ظهرت نظريتان للتنمية المستدامة .

النظرية الاولي : نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة

فالعنصر الرئيسي فيها هو ما ينص علي ان رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن له ان يحل محل رأس المال الطبيعي والخدمات التي قامت الأنظمة البيئية بتوفيرها ، فالخط المستدام للاقتصاد الوطني حسب ما يراه سولو solow في عام ١٩٩٢ هو الذي يسمح لكل جيل مستقبلي بذات الفرصة اليت حظيت بها الاجيال السابقة ، وفي هذه الحالة وكما يري داسجوبتا وهيل Dasgupta and heal 1979 فإن الموارد الناضبة لا تشكل قيدا علي السكان والنمو الاقتصادي في حال حل رأس المال المصنوع من البشر محل رأس المال الطبيعي . (٣٧)

النظرية الثانية : نظرية الصيغة القوية للاستدامة :

وفيه ان رأس المال البشري لا يمكن ان يكون بديلا للخدمات الحيوية التي تقوم الانظمة البيئية بتوفيرها ، ولهذه النظرية عدد حجج تدعمها ، فأول هذه الحجج هي عدم اليقين ، اي لا يمكن التنبؤ بمضمون الافعال الحالية بصورة انه كيف يمكن لهذه الافعال التي تؤدي بالضرر في رأس المال الطبيعي ، الامر الذي لا يمكن معه تقدير مستوي الاستثمار الملائم في رأس المال الذي صنعه البشر والمطلوب من الصيغة الضعيفة للاستدامة لتعويض الضرر الذي اصاب رأس المال الطبيعي ، وثاني هذه الحجج هي عدم الانعكاس ، فتدمير شكل معين من رأس المالي الطبيعي كالتنوع الاحيائي غير قابل للانعكاس ، بينما رأس المال المصنوع من البشر يمكن اعادة بناؤه من جديد ، ولهذا فإنه ليس لدينا طريق يفي بالحاجة الي مقياس صيغة الاستدامة ، وثالث هذه الحجج (الحجم) ، والذي فيه يمكن ان نكون امام حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة ، في ظل علاقة السبب بالتأثير المستمر التي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة . [٣٨]

المبحث الثاني

واقع الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني

المطلب الاول

واقع الاقتصاد المعرفي في العراق

اذا تساءلنا عن امكانية العراق من الانتقال الى اقتصاد المعرفة فهل تمكن العراق من تجاوز مرحلة الجودة والنوعية ؟ وهل وصل الانسان في العراق الى مرحلة الابتكار والابداع ؟ وهل ان المجتمع جاهزاً لاستيعاب المعلوماتية ؟ فاقتصاد المعرفة يعتمد على تطبيق المعرفة الانسانية على كل منتج وعلى كيفية انتاجه ، وتشير الدراسات المتوفرة عن الانتاج العلمي للوطن العربي على الرغم من قلتها من حيث الكم والنوع ، اذ يأتي العراق في نهاية القائمة في فترة التسعينات بسبب فرض الحصار عليه عام ١٩٩٠ والى حصول التغيير عام ٢٠٠٣ ، اذ كان يعيش العراق في عزلة عن العالم ، وفي محاولة لتصنيف الدول حسب مكانتها في دليل الانجازات التقنية للمحاور العلمية للأبداع التقني ، فقد نشر تقرير التنمية البشرية UNDP عام ٢٠٠١ قائمة لمعظم دول العالم وفقاً لزمر هي (القادة ، القادة المحتملون ، المتبنون الديناميكيون ، واخيراً المهمشون) وقد وردت بعض الدول العربية في هذه الزمر ، ولم يكن هنالك وجود لأي دولة من الدول العربية في المجموعة الاولى والثانية ، بينما نجد في المجموعة الثالثة تونس وسوريا ومصر والجزائر ، ونجد العراق في المجموعة الاخيرة . [٣٧]

وعن مؤشرات التنافسية والتطوير والابداع المقدمة في تقرير مؤشر المعرفة العربية لعام ٢٠١٦ حقق العراق ما نسبته ٠.٣٥ ، ومؤشر الاداء التنظيمي والموارد البشرية ٠.٢٠ ، ويشير التقرير الى عدم وجود العراق في مؤشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المرتبطة بالاقتصاد . وكما مبين في الشكل (٢-١) الآتي :

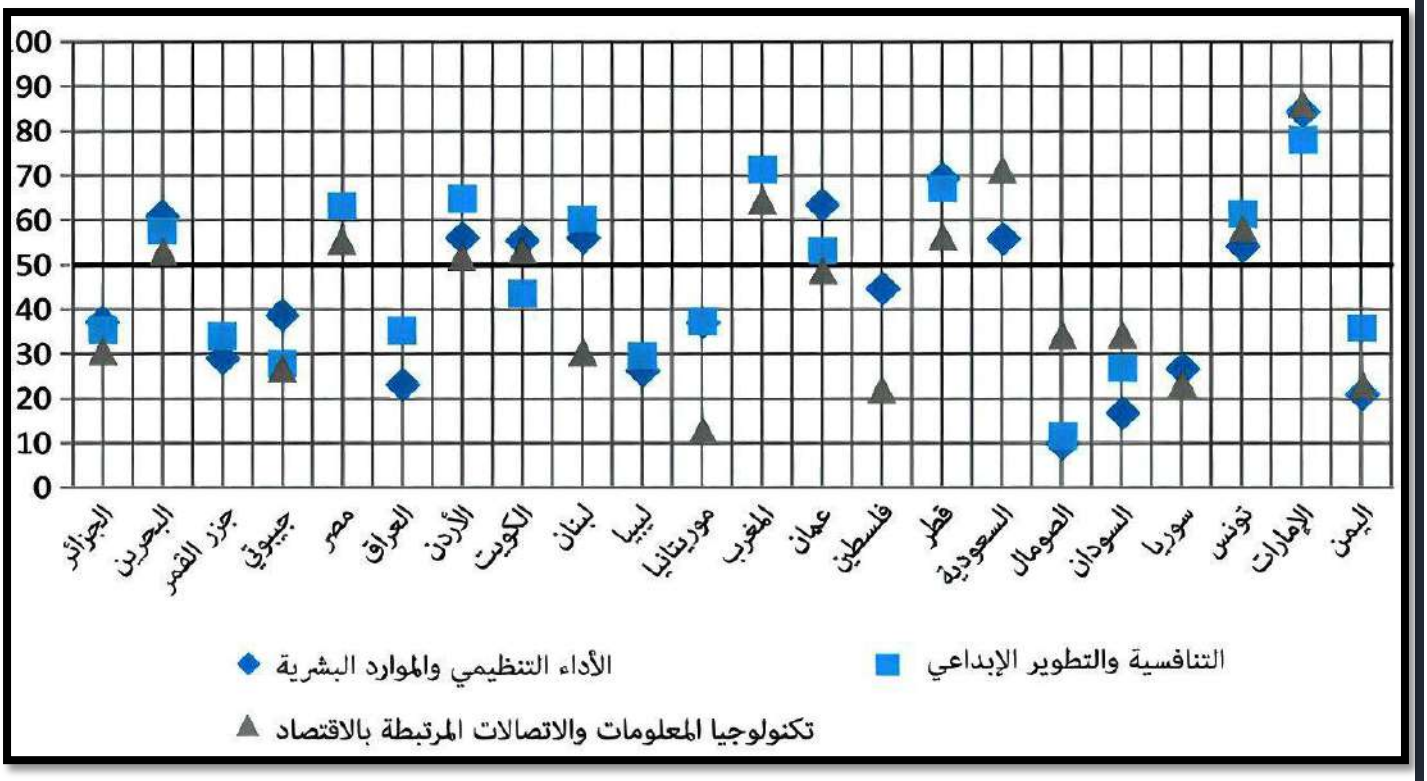

شكل (٢-١) نتائج الدول العربية في المحاور الرئيسية لمؤشر الاقتصاد . [٣٨]

اما عن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نلاحظ ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، شأنه شان المؤشرات القطاعية الاخرى ، فقد حقق العراق درجة ٣٥ مقارنة مع دولة الامارات التي حققت المرتبة الأولى وبدرجة ٨٦.٠٨ ، وهذا ما يدل على ضعف مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكما مبين في الشكل (٢-٢)

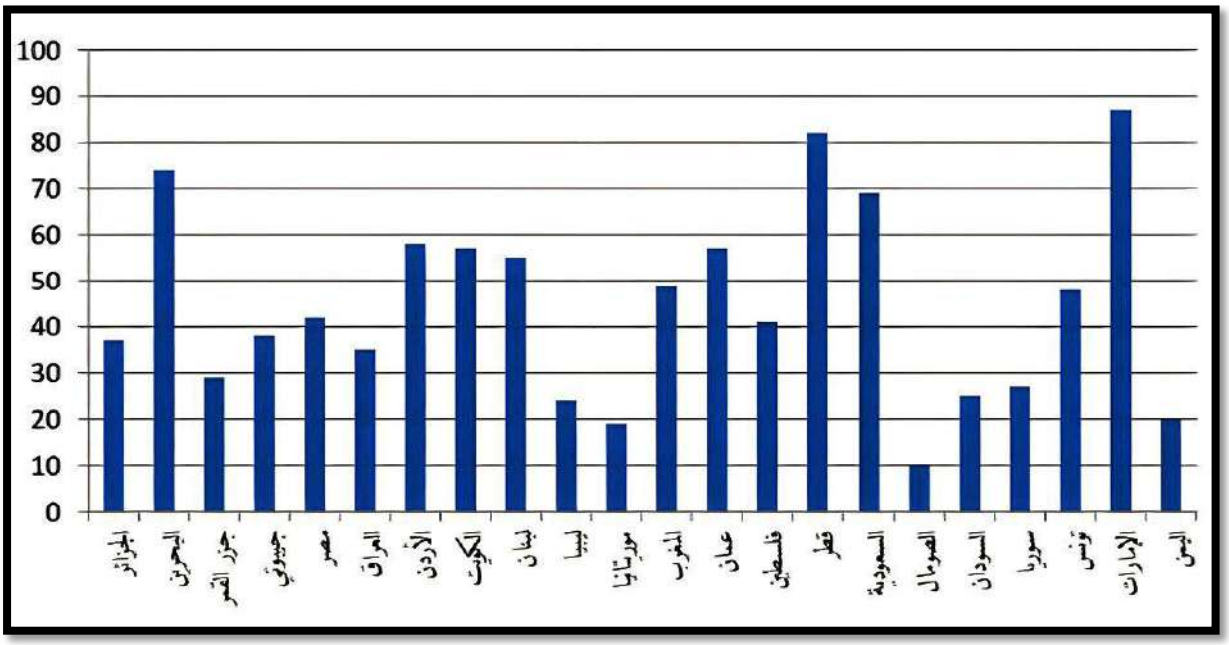

شكل (٢-٢) نتائج الدول العربية في مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . [٣٩]

اما عن مؤشر التعليم العالي التابع لمؤشر المعرفة العربي فقد حقق مؤشر العراق ٢٣ % ما يدل على انخفاض مؤشر التعليم او مقارنة بالتعليم في الدول الأخرى ، مما يتطلب عمل مزيد لتطوير وتحسين نظم التعليم العالي لها حتى يرتقي للمستوى العلمي ، وكما مبين في الشكل (٢-٣)

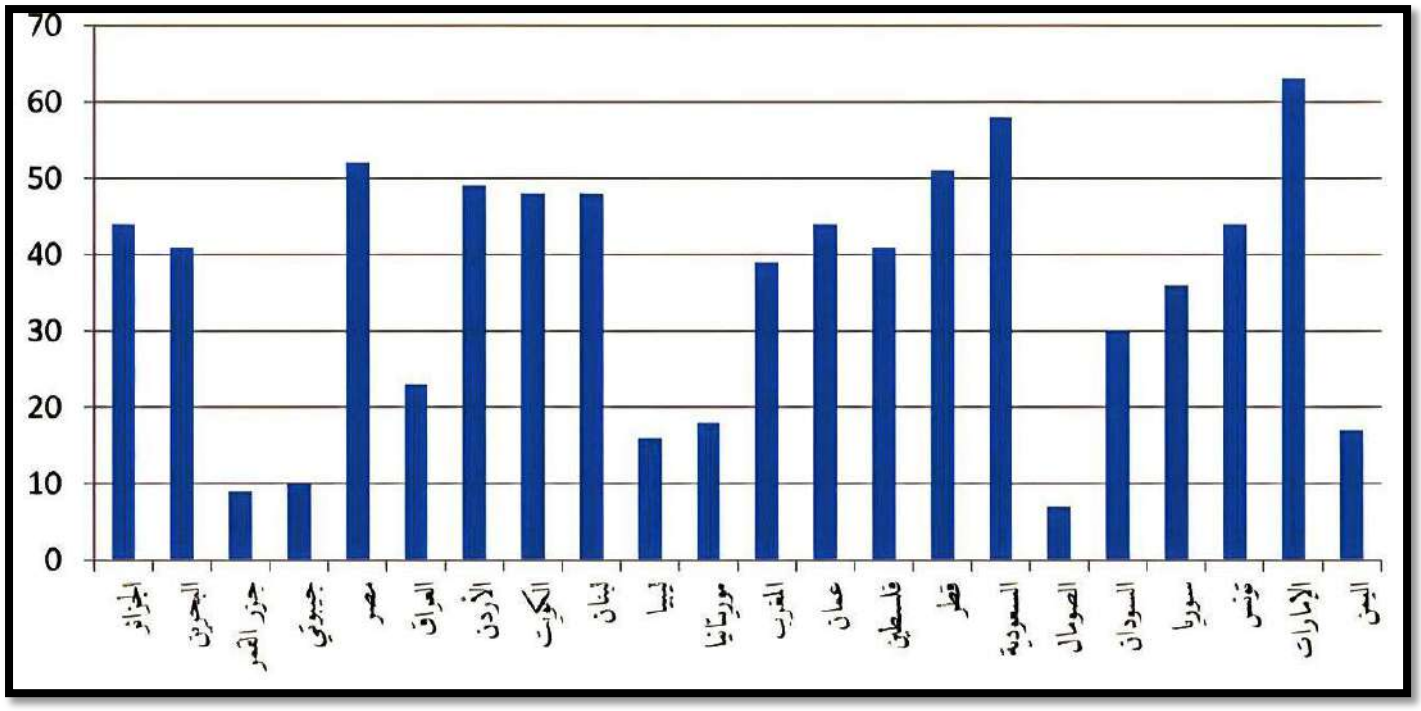

شكل (٢-٣) نتائج الدول العربية في مؤشر التعليم العالي .[٣٩]

اما عن مؤشرات المعرفة العربية لعام ٢٠٢٠ لم يذكر العراق في مؤشرات المعرفة العالمي من اصل ١٣٨ دولة ومؤشر الاداء التنظيمي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر الاقتصاد . وحقق العراق زيادة في نسبة مستخدمي الهاتف المحمول بنسبة ٩٩.٢ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة % ٩٨.٥٨ ، وتراجع نسبة استخدام الهاتف الثابت وبنسبة % ٥ لعام ٢٠١٩ مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة % ٦.٥ ، وزيادة نسبة مستخدمي الحاسوب للذين اعمارهم ٥ سنوات فاكثر لعام ٢٠١٩ بنسبة ١٨.٨٩ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة ١٠.٤٧ % ، اما استخدام الحاسوب حسب مستوى الحالة العلمية شهدت نسبة مستخدمي الحاسوب للدكتوراه تراجع لعام ٢٠١٩ وبنسبة % ٧٢.٣ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة ٨٦.٧٩ ، والماجستير العام ٢٠١٩ بنسبة ٦٤.٢ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة % ٧٩.٦٠ % ، والاقل الامي لعام ٢٠١٩ بنسبة ٠.٢ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة ٠.٨٦ % ، اما عن مؤشر استخدام الانترنت والذي يعد احد المؤشرات لإمكانية التوصل الى المعرفة في عصر الاتصال لعمر ٥ سنوات فاكثر فشهد عام ٢٠١٩ زيادة نسبة مستخدمي الانترنت لتصل الى ٤٤.٣ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة ١٣.٢١ % ، وانخفاض نسبة من لا يستخدم الانترنت لعام ٢٠١٩ الى ٥٥.٧ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة

٨٦.٧٩ % ، وزيادة نسبة الاسر التي لا يتوفر لديها اتصال الانترنت داخل المنزل لعام ٢٠١٩ الى ٧٤.٠ مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة ٥٩.٧٧ % بسبب تكاليف الخدمة عالية جداً ، والسبب الثاني تكاليف الاجهزة عالية جداً وبنسبة % ٦٨.٩ لعام ٢٠١٩ ولم يتوفر هذا المؤشر لعام ٢٠١٤ ، والسبب الثالث هو انعدام الحاجة الى الانترنت (غير مفيد ، غير مثير للاهتمام) وبنسبة ٦٦.٣ % ، اما السبب الرابع انعدام المعرفة والمهارات اللازمة لاستخدام الانترنت بنسبة ٥٥.٠ % مقارنة مع عام ٢٠١٤ وبنسبة ٦٢.٣٦) وهذا ما يؤشر على ضعف الاستفادة من الخدمات التكنولوجية والمعرفية المتوفرة عبر شبكة المعلومات العالمية . (٤٠)

المطلب الثاني

واقع التنمية المستدامة في العراق

تعد التنمية المستدامة بأنها ((عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلاً من امكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجات الانسان وتطلعاته))، كما تعرف ايضاً بأنها ((التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن ان يتحقق من خلال الاطار الاجتماعي والبيئي والذي يهدف الى رفع معيشة الافراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الاطار البيئي)). (٤١)

ان الظروف التي اجتاحت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما تمخض عنها من عمليات عسكرية واحتلال اميركي على العراق وما تلاها من احداث وازمات عديدة، حالت دون استمرارية نهج التنمية المستدامة، هذه الظروف كان لها تأثيرها المباشر على مؤشرات التنمية في العراق، من خلال عسكرة الاقتصاد وتدمير خدمات البنى التحتية الفنية منها والمجتمعات كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية، اضافة إلى ما لحق من خراب واسع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، اذ ادت الاحداث بعد عام ٢٠٠٣ الى نتائج مرعبة ومخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية، وتعمقت مظاهر التردي والترهل الى الحد الذي افقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك. (٤٢)

إن عملية التنمية المستدامة تتطلب بشكل جوهري اشباع المطالب ومعالجة المستجدات الحديثة، وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات الكبرى في المجتمع، وتأسيس بنى اجتماعية سياسية مختصة وغير مختصة تسانده وتؤدي وظائفه، وإن هذه العمليات مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ومن هذه الازمات (ازمة الهوية، ازمة المشاركة، ازمة الشرعية، ازمة الاندماج، وازمة التغلغل وغيرها من الازمات، التي تؤثر في استقرار النظام السياسي، إذ يتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصاً الانظمة الجديدة ومنها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. [٤٢]

وتتصف التنمية المستدامة في العراق، بعدة خصائص، هي:

١. ان الاستدامة في العراق ما زالت رهينة بانطلاقة التنمية البشرية بمؤشراتها الصحية والتعليمية ... الخ.
٢. ان الاستدامة بحاجة الى المزيد من الجهود التنظيرية والاحصائية، بهدف التأسيس لثقافة تنموية مستدامة قائمة على التخطيط والتحليل العلمي.
٣. لكون العراق يمثل ثاني خزان نفطي في العالم، فأن ذلك سيجعل من فرص تحقيق الاستدامة اكثر ضماناً، بالاعتماد على عوائد الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادية (الصناعة، والزراعة، والبنى التحتية) والقطاعات غير المادية (الخدمات).
٤. تتطلب استدامة التنمية في العراق ادواراً متعددة للدولة، لاسيما في المراحل الاولى، فالدولة وفقاً للتجارب التاريخية، هي الاكثر قرباً للأهداف الاجتماعية والصحية والتعليمية.
٥. لابد للاستدامة من تكنولوجيا وادارة معاصرة قادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه الاهداف، من خلال الاستثمار الاكفأ للموردين البشري والمادي.

وان دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة في العراق يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانيها العراق في مختلف الجوانب، إذ تواجه التنمية المستدامة في العراق مجموعة من التحديات التي تمثل كوابح بوجه النهوض بواقعها، واهمها: [٤٣]

١) إن معضلات الواقع السياسي والامني، لا زالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الاخرى، وما تعززه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل اي خطوات اصلاحية.

٢) الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق، وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا التحزب والديكتاتورية وحب الذات.

٣) عدم الاستقرار الامني في العراق، وهذا بحد ذاته يمثل احد اهم التحديات الاساسية للتنمية المستدامة.

٤) الفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها.

٥) عدم استكمال مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة.

٦) إن السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استحواذ القطاع النفطي على الحصة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الاخرى، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وهذه الحقيقة تعد امراً بديهياً يعكس واقع هذا الاقتصاد حتى بالنسبة لعموم الناس من غير المختصين.

٧) انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية اضافة الى تأخر وضعف الصناعات الزراعية.

٨) الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد، اضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد.

٩) غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المائية والسياحية والمواد الخام.

١٠) هدر استخدام الكفاءات التقنية البشرية العراقية.

١١) البطالة بكل اشكالها حيث تمتلك تأثيرات واضحة على تشكيل ذهنية المواطن وبناء سلوكه السياسي والاخلاقي.

١٢) انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.

١٣) ضعف مستوى المعيشة لأغلبية السكان وتفكك الفئات الوسطى من المجتمع وانخفاض نصيب الفرد الواحد سنوياً من الدخل القومي، حيث اكدت احدث التقارير الصادرة عن الامم المتحدة بأن اكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر.

١٤) عدم وجود تبادل تجاري بين المحافظات العراقية ما يتسبب في عدم تطور الديناميكية الداخلية للاقتصاد العراقي.

١٥) ضعف التراكمات الرأسمالية وعدم التفاعل مع الاقتصاد الدولي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي.

١٦) تخلف وضعف الحلقات الاساسية للصناعات الحديثة وبدائية الانتاج الزراعي.

١٧) عدم تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الدولة لتنمية المبادرة الشخصية في إقامة المشاريع وضعف التدريب والتأهيل للملاكات الوسطى والقيادية.

١٨) صعوبة التنسيق بين المصالح الوطنية وقوانين منظمة التجارة العالمية، والتعامل الحذر مع سياسات التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي.

١٩) عدم كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم اعتمادها فضلاً عن التشوهات التي تنتاب السوق وعدم كفاءة قدراتها التنافسية في السوق العالمية، كانت قد ولدت في مجملها عدم كفاءة ومقدرة النمو الاقتصادي العراقي في تفعيل وتطويع متغيرات هذه السياسات الاقتصادية لتحقيق تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي. (٤٤)

٢٠) تحتل مشكلة الفقر حيزاً واسعاً في الاقتصاد العراقي نتيجة الاخفاق في اشباع الحاجات الاساسية لغالبية السكان، خصوصاً وان هذه الحاجات اصبحت قابلة للزيادة وخاضعة للتطور مع تطور الحياة الاجتماعية متطلباتها المعاصرة.

٢١) ان السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة والمطروحة لم تزل دون المستوى المطلوب، فانخفاض مستوى الدخل وعدم العدالة في توزيعه، وكذلك الزيادة في النمو السكاني، وتدهور بشروط السكن، والانخفاض في نسبة التعليم وتفشي الأمية وسوء الاوضاع الصحية والخدمات الضرورية، وقصور انظمة الحماية والتأمين الاجتماعي وصولاً الى مشكلات التفكك الاجتماعي، كلها تعتبر بمثابة مؤشر على الفشل المتواصل في السياسات المذكرة.

٢٢) التدهور المستمر في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والانتاج الغذائي وما نتج عنه من اضرار اقتصادية انعكست سلباً على الموارد البيئية.

٢٣) تنامي التحديات البيئية المتعلقة بمشكلة التصحر، ومشكلة ندرة المياه وما تمخض عنها من مضار تمس ديمومة الحياة البشرية. (٤٣)

٢٤) عدم توفر السكن الملائم صحياً بغالبية العوائل الفقيرة وظهور الوحدات السكنية العشوائية.

٢٥) تردي الكثير من الخدمات بما فيها خدمات الصرف الصحي وما نجم عنها من مخاطر التلوث البيئي.

٢٦) مخلفات الحروب المتعاقبة والصناعة وما نجم عنها من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل اخطر منها بكثير.

٢٧) تردي خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ امد بعيد دون محاولة ايجاد الحلول الملائمة، الامر الذي تمخض عنه مشاكل لا تعد ولا تحصى، خصوصاً وان هذه الخدمة قد ترتب على ترديها ترديا اكبر في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع العراقي.

٢٨) عدم وجود سياسة تكاملية في مسألة الدراسات العليا والبعثات الدراسية، الى جانب عدم ارتباطها بشكل اساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد.

٢٩) وجود تشريعات وقوانين تشكل قوة اعاقة لتطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية الاكاديمية.

٣٠) قلة الاكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث والاقتصار الى المناهج العلمية الحديثة في التربية والاساليب والطرائق واعتماد اسلوب الحشد الذهني.

٣١) ضعف المناهج التقنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية المستدامة.

٣٢) هجرة الكفاءات والملاكات العلمية الكبيرة الى خارج البلد لأسباب عديدة اهمها الظروف الامنية والاقتصادية والمهنية والعلمية. (٤٤)

٣٣) ضعف المعرفة الحديثة و وسائل الاتصالات التقنية والالكترونية في مؤسسات التعليم العالي.

٣٤) التهميش المزمن للمراءة والشباب المثقف في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب وما يتمخض عنه من اهدار الطاقات البشرية والكفاءات لرفد الحركة التنموية في العراق.

٣٥) ومن اهم المعوقات واخطرها اعتماد مبدأ المحاصصة والحزبية والعلاقات الخاصة في اسناد وتكليف الاشخاص في المواقع القيادية والادارية اي عدم الاهتمام بالكفاءات العلمية والمهنية وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم اعتماد الاساليب العلمية في رسم السياسيات الاقتصادية والتنموية والخدمية. (٤٥)

من كل ما تقدم يتطلب الاهتمام ودعم مؤسسات التنمية المستدامة وخاصة في وزارة التخطيط ونقترح اقامة هيئة عليا مشتركة تهتم بمجالات التنمية المستدامة المختلفة من اجل رسم سياسة وخطة تكاملية

شاملة في موضوع التنمية المستدامة، متجاوزين سلبيات الماضي ومستفيدين من التجارب الرائدة في دول العالم.

معوقات التنمية المستدامة في العراق

هناك العديد من المعوقات التي تواجه عملية التنمية المستدامة في العراق. من أبرزها: [٤٦]

- الاستقرار والأمن: العراق يعاني من استمرار التهديدات الأمنية والصراعات الداخلية، مما يجعل من الصعب تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي اللازم للتنمية المستدامة.
- التدهور البنيوي: تأثرت البنية التحتية للعراق بشكل كبير بسبب الصراعات الدائرة، وهذا يتطلب استثمارات كبيرة لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية.
- انعدام الأمان البيئي: العراق يعاني من مشاكل بيئية خطيرة مثل تلوث المياه والهواء والتصحر، مما يؤثر على الصحة العامة والموارد الطبيعية.
- الاعتماد الشديد على النفط: الاقتصاد العراقي مرتبط بشكل كبير بصادرات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ويقلل من التنويع الاقتصادي.
- الفساد: الفساد الواسع النطاق في الحكومة والقطاع العام يعيق التنمية المستدامة من خلال تقليل كفاءة الإنفاق الحكومي وتفاقم التفاوتات الاقتصادية.
- التحديات الاجتماعية: تشمل تلك التحديات العجز في الخدمات الصحية والتعليم، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين.
- المشاكل السياسية والتحديات الإقليمية: العراق يواجه تدخلات إقليمية وتوترات سياسية داخلية تؤثر على استقراره وقدرته على تحقيق التنمية المستدامة.
- نقص الاستثمارات: تأثرت الاستثمارات الوطنية والأجنبية في العراق بسبب التوترات الأمنية والتهديدات السياسية، مما يجعل من الصعب تمويل المشاريع التنموية.

لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، يجب معالجة هذه المعوقات بشكل جاد واتخاذ إجراءات فعّالة لتحسين الأمن والاستقرار وتعزيز البنية التحتية ومكافحة الفساد وتعزيز الاستثمارات في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث

المبحث الثالث

المطلب الاول

دور الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة

اقتصاد المعرفة مدفوع بالابتكار، والابتكار ضروري للتنمية المستدامة. الابتكار هو عملية تطوير الأفكار والمنتجات والخدمات الجديدة التي تلبي احتياجات المجتمع بطريقة أكثر كفاءة واستدامة. يوفر اقتصاد المعرفة بيئة تعزز الابتكار من خلال تشجيع الإبداع والتعاون وتبادل المعرفة والأفكار. وهذا بدوره يؤدي إلى تطوير تقنيات ومنتجات وخدمات جديدة يمكن أن تساعد في مواجهة بعض التحديات الأكثر إلحاحًا في العالم، مثل تغير المناخ والفقر وعدم المساواة. [٤٧]

إحدى الطرق التي يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساهم بها في التنمية المستدامة هي من خلال خلق وظائف عالية الجودة.

في الاقتصاد القائم على المعرفة، يكون الطلب على العمال المهرة مرتفعًا، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور وتحسين ظروف العمل. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى قدر أكبر من العدالة الاجتماعية عن طريق الحد من الفقر وزيادة الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساعد في خلق وظائف أكثر استدامة بيئيًا من خلال تعزيز تطوير التقنيات الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة. [٤٨]

هناك طريقة أخرى يمكن أن يساهم بها اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة وهي تعزيز النمو الاقتصادي. إذ يتسم اقتصاد المعرفة بمستويات عالية من الإنتاجية ، مما قد يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي والازدهار. وهذا بدوره يمكن أن يوفر الموارد اللازمة للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساعد في تعزيز التجارة والاستثمار ، مما قد يؤدي إلى زيادة التكامل الاقتصادي والتعاون بين الدول. [٤٩]

يمكن لاقتصاد المعرفة أن يساهم في التنمية المستدامة من خلال تعزيز الاستدامة البيئية. إذ يعتمد اقتصاد المعرفة على الاستخدام الفعال للموارد ، والتي يمكن أن تساعد في تقليل النفايات وتقليل التأثير البيئي

للنشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن لاقتصاد المعرفة أن يعزز تطوير التقنيات التي يمكن أن تساعد في التخفيف من تأثير تغير المناخ وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

على الرغم من الفوائد المحتملة لاقتصاد المعرفة ، هناك بعض التحديات التي تحتاج إلى معالجة. يتمثل أحد التحديات الرئيسة في ضمان توزيع فوائد اقتصاد المعرفة بشكل عادل. في كثير من الحالات ، تتركز فوائد اقتصاد المعرفة في عدد قليل من القطاعات أو المناطق ، مما قد يؤدي إلى عدم المساواة والاستبعاد. ولمعالجة ذلك ، يجب وضع سياسات لضمان وصول كل فرد إلى منافع اقتصاد المعرفة ، بغض النظر عن وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي. [٤٩]

التحدي الآخر هو ضمان أن يكون اقتصاد المعرفة مستدامًا بيئيًا. في حين أن اقتصاد المعرفة يمكن أن يعزز تطوير التقنيات الخضراء ومصادر الطاقة المتجددة ، إلا أنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى زيادة الاستهلاك والهدر إذا لم تتم إدارته بشكل صحيح. ولمعالجة هذا الأمر ، يجب وضع سياسات لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين ، وللتشجيع على تطوير تقنيات صديقة للبيئة. [٥٠]

النتائج

- أظهرت الدراسة أن اقتصاد المعرفة يساعد في تحقيق التنمية المستدامة المتمثل في الحد من الفقر والقضاء على الجوع حيث يمكن لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسيل مشاركة السكان ذوي الدخل المنخفض في عملية التنمية .
- أظهرت الدراسة أيضاً أنه ثمة علاقة وثيقة الصلة بين اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة حيث يظهرها رابطاً قوياً على أن اقتصاد المعرفة هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . كما أن اقتصاد المعرفة يمثل نمط اقتصاد متطور يقوم على إنتاج ونشر وتداول واستخدام توظيف المعرفة باعتبارها مكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية .
- أظهرت الدراسة أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بحق الأجيال القادمة وقدراتها على تلبية احتياجاتها .
- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على أساساً على المعرفة والذي يعني في مجملة الاستخدام المكثف لعنصر المعرفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

- يساهم الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال اشتماله على مظاهر عديدة ، كالتجارة الالكترونية الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني هذه المظاهر تغلغلت في الحياة العامة للأفراد والأمم وقضت على حدود المنطقة ، بحيث لم تعد حكراً على فئة معينة وبالتالي فإنها تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين المجتمعات .
- التنمية المستدامة هي تنمية متوازنة تتضمن مجموعة من الأبعاد المتكاملة (بيئية اقتصادية ، اجتماعية ، تكنولوجية) وتهدف إلى تحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء .

التوصيات

١. تفعيل دور وسائل الاعلام والمنظمات المختلفة للتعريف بأهمية التنمية المستدامة وأهدافها ، بالحفاظ على البيئة ومنع استنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية .
٢. من الركائز الاساسية الاخرى لتحقيق أي تنمية مستدامة هي توفر الشفافية والتعاون وبناء مؤسسات تقوم على اساس احترام القضاء وتنظم علاقتها مع الشعب ضمن قوانين ثابتة لا يتعدى عليها ،فأساس تحقيق أي تطور اقتصادي مستدام هو توفر مؤسسات راسخة خالية من الفساد تمتلك سمعة طيبة لدى المجتمع.
٣. العمل على تحسين واقع مؤشرات التنمية المستدامة في البلد والحد من تدهورها ، من خلال دعم وتنمية القدرات الانتاجية والعناصر المعرفية التي تعد اساس تحقيق كل تطور اقتصادي .
٤. وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي
٥. الاهتمام بالحوافز التي تخلق الطلب على المعرفة وتغطي تطوير المهارات وتشجع المنافسة وتعزز روح المبادرة وتساعد على اكتشاف المواهب الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة في الدول المتقدمة في هذا المجال ، تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٦. دعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية .

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تلك العلاقة المتينة بين متغيرين من أهم وأحدث المتغيرات، والتي تشكل سمة بارزة في اقتصادات الدول المتقدمة، هذان المتغيران هما اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة. اقتصاد المعرفة يعنى اجمالا الاستخدام المكثف للمعرفة في كل الانشطة ، وله أهمية كبيرة في المجتمعات التي تسعى لتحقيق التنمية باعتباره اقتصاد وفرة يسعى لتوظيف المعرفة والعنصر البشرى بديلا للاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية والأضرار بالبيئة ، ويجب أن تعطى عملية بناء اقتصاد المعرفة اكبر قدر من الاهمية ويوضع هدفا عاما لأى دولة وتوفر له قاعدة أسياسية تتضمن موارد بشرية مؤهلة خبيرة وملمة بالجوانب المختلفة للتكنولوجيا الحديثة اللازمة والمتوفرة في الدولة بما فيها تكنولوجيا الاعلام والاتصال حيث تعمل الموارد البشرية على رفع القدرة الانتاجية ، ونجد أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين والمعرفة إذا اكتنزت ولم تستغل جيدا أصبحت قيمتها مساوية للصفر . نجد أن اقتصاد المعرفة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة التي تتضمن مجموعة ابعاد متكاملة بيئية ، اقتصادية ، اجتماعية وتكنولوجية ويهدف الى تحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء .

المصادر

(١) ابراهيم كبه ، دراسات في التأريخ الاقتصادي والفكر الاقتصادي ،ج ١،ط١، بغداد ، مكتبة العاني ،١٩٧٣.

(٢) ادم سمث ، ثروة الامم ، ترجمة حسني زينة ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٧.

(٣) اسامه علي كاظم السعيدي ، ، تحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢.

(٤) امنه حسين صبري علي ، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة –طرق القياس والتقييم ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥.

(٥) اميرة خلف لفتة ، الادارة البينية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع اشارة إلى واقع التنمية المستدامة في العراق ، مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، المجلد ٣٤ ، الجزء (A) العدد ٤،بغداد ، ٢٠١٦ .

(٦) اونر اوزلو ، تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي ،ترجمة مركز العراق للابحاث ،ط١،دار الحوراء للطباعة والنشر ،العراق ، ٢٠٠٦.

(٧) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

(٨) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة .

(٩) جون كينث جالبرث ، تأريخ الفكر الاقتصادي ـ الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ٢٠٠٠.

(١٠) حسن لطيف الزبيدي ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، مطبعة الساقي ، ط١،بغداد ، ٢٠١٣.

(١١) خالد مطر مشاري ، الكلف البئية للنشاط النفطي في العراق ، الحوار المتمدن العدد ٣٤٤٨ ، ٢٠١١ .

(١٢) خولة حسين حمدان ، دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ،٢٠١٤ .

(١٣) رواء زكي يونس الطويل ، الامن الاقتصادي العربي والتنمية ، مركز الدراسات الاقليمية ،العدد١٦، ٢٠٠٩.

(١٤) زكريا مطلك الدوري و ابو بكر احمد ابو سالم ، ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية) ، مجلة ديالى ، العدد ٥٨ ، ٢٠١٣ .

(١٥) سحر قدوري عباس ، توظيف الادارة البيئية في الوصول الى التنمية المستدامة (العراق انموذجاً) مجلة كلية التراث الجامعة العدد الخامس ، ٢٠٠٩.

(١٦) صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق ، مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الاردن والعراق . بغداد ٢٠١٣.

(١٧) عبد الحسين العنبكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية خيارات الانطلاق ، مطبعة الساقي ،ط١، العراق ٢٠١٢.

(١٨) عبد الله حسون وآخرون ، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد ، مجلة ديالى ، العدد ٦٧ ، ٢٠١٥.

(١٩) عدنان الجنابي ، الخلاص من الدولة الريعية ، ط١ ، دراسات عراقية ، بغداد بيروت اربيل ، ٢٠١٦ .

(٢٠) عدنان عباس علي ، تاريخ الفكر الأقتصادي ، ج١ ، مطبعة عصام ، بغداد،١٩٧٩ .

(٢١) عدنان مناتي صالح ، التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، بغداد ، ٢٠١٤.

(٢٢) علي عبد الله احمد ، واقع التنمية المستدامة وتأثيرها في الوطن العربي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، المجلد ١٤ العدد ١٠ ، ٢٠٠٧.

(٢٣) فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التغيير(العراق أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ .

(٢٤) اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الاسكو) ، التقرير العربي للتنمية المستدامة ، العدد الاول ، مطبوعات الامم المتحدة (الاسكوا)،لبنان-بيروت ، ٢٠١٥.

(٢٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، ايلول ٢٠١٤ .

(٢٦) لهيب عطا عبد الوهاب ، مستجدات خطة الطاقة الامريكية وأثارها المحتملة على الاقطار الاعضاء ، مجلة النفط والتعاون العربي ، م ٣١ ع ١١٢ ،الكويت ٢٠٠٥ .

(٢٧) مجيد احمد ابراهيم ، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة ٨ المجلد ٤ العدد ٢٩ ، ٢٠١٦.

(٢٨) محمد غربي ، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة ، ط١، ابن النديم للنشر والتوزيع (الجزائر)،دار الروافد الثقافية (لبنان- بيروت)، ٢٠١٤.

(٢٩) ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبد الله احمد نصيف المحمدي ، تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٢) ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني ، المجلد ٦ العدد ١٢ ،٢٠١٦ .

(٣٠) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية ، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (٢٠٠٧-٢٠١١) ، كانون الاول ٢٠١٢ .

(٣١) محمد نبيل الميتمي ، الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية ، الحوار المتمدن العدد ٣٦٣٧ ، ٢٠١٢.، ص٥.

(٣٢) مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط١،دار وائل للنشر ، عمان، ٢٠٠٨ .

(٣٣) مصطفى رفيق عبد الرزاق ، السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة الى العراق ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ٢٠١٣.

(٣٤) مهدي سهر غيلان واخرون ، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد ٣٢٢ الاصدار١,٢٠٠٩ .

(٣٥) وسام ملاك ، تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية الى الكلاسيكية ،ج١ط١ ، دار المنهل اللبناني ، ٢٠١١.

(٣٦) يوسف دولاب يوسف ، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٢ ، بغداد ، ٢٠١٥.

(٣٧) عبد الخالق فاروق اقتصاد المعرفة في العالم ومشكلاته .... وأفق تطوره ، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون لأعلاها ، الإمارات العربية المتحدة الصفحة الأولى ، ٢٠٠٥ .

(٣٨) فيصل المناورة ، تداعيات أزمة كوفيد - ١٩- على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد (٢٢) العدد (٣) المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٢٠ .

(٣٩) كيلان أحمد خلف الوكاع الدين العام وعلاقة بالتنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، جامعة المنصورة - كلية الحقوق ٢٠٢١ .

(٤٠) محمد أديب غنيمي التطور التكنولوجي في مصر لآفاق والإمكانات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

(٤١) محمد دياب ، اقتصاد المعرفة حقبة جديدة نوعيا في مسار التطور الاقتصادي معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث .

(٤٢) محمد سمير مصطفى " استراتيجيات التنمية المستدامة مقارنة نظرية وتطبيقية الموسوعة العربية للمعرفة تم أجل التنمية المستدامة الدار العربية للعلوم ، المجلد (١) بيروت ، ٢٠٠٦ .

(٤٣) محمد عبد الله شاهين دور الاقتصاد المعرفي في التحول الاقتصادي للدول النامية المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٢٠ م .

(٤٤) محمد عواد الزيادات اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة جار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠ .

(٤٥) محمد محمد إبراهيم عبد اللطيف ، الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته ، بدون دار نشر .

(٤٦) محمد محمود عبد الله يوسف ، اقتصاد (مدن المعرفة كلية التخطيط العمراني ، جامعة القاهرة ، ورق عمل غير منشورة بدون دار نشر .

(٤٧) معز خورشية ، الاقتصاد المصري من عصر المعرفة إلى الثورة الصناعية الرابعة ، العراق بدون تاريخ نشر .

(٤٨) ناشي البناء الاقتصاد الرقمي ، ركيزة التنمية المستدامة ومجتمع المعرفة ، لهيئة العامة للاستعلامات العراق ، مايو ٢٠١٧ .

(٤٩) هاشم الشمري ونادیا الليثي ، الاقتصاد المعرفي ، الطبعة ، والأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ٢٠٠٨ .

(٥٠) هاشم الشمري ونادياً الليثي ، الاقتصاد المعرفي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .